

قانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٣

بربط موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول

للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

مجلس الشورى القانون الآتى نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة المصرية العامة للبتترول للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٥٣٦١٠٠٥٢٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وستة وثلاثون ملياراً ومائة مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٤٣٥٢٦٨٦٨١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وخمسة وثلاثون ملياراً ومائتان وثمانية وستون مليوناً وستمائة وواحد وثمانون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٥١٩٠٥٠٠٠٠٠ جنيه .

- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٤٣٤٧٤٩٦٣١٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٤٨٣٨٧٨٩١٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وثلاثة وثمانون ملياراً وثمانمائة وثمانية وسبعون مليوناً وتسعمائة وثلاثة عشر ألف جنيه) منها مبلغ ٩٩٥٩٤٩٣١٠٠٠ جنيه إعانات .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٤٨٦١٠٢٣٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية وأربعون ملياراً وستمائة وعشرة ملايين ومائتان واثنان وثلاثون ألف جنيه) منه مبلغ ٣٨٩٨٥٢٢١٠٠٠ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٥٢٢٢١٦١٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وخمسون ملياراً ومائتان وواحد وعشرون مليوناً وستمائة وأربعة عشر ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٨٠٣٠٥٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٢١٤١٣٠٩٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٥٢٢٢١٦١٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وخمسون ملياراً ومائتان وواحد وعشرون مليوناً وستمائة وأربعة عشر ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٤٢٤٠١٣٢٤٠٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٩٨٢٠٢٩٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٣

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٩ يونيو سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤

الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ مكرر (ج) في ٢٠ يونيو سنة ٢٠١٤ ٢١

٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	بيان	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	بيان
الإيرادات:					
٣.٧٩٣.٥٤٨.٠٠٠	٣٧٨١٨٥١٧٢.٠٠٠	مجموعة (١) إيرادات النشاط	١٢٧٢٥.٧٦٧.٠٠٠	١٣٧٧٩٦٣.٦٠٠	مجموعة (١) خامات ومواد وقود وقطع غيار
٧.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٩٥٩٤٩٣١.٠٠٠	مجموعة (٢) منح وأعطانات	٤١٦٩٧٢.٠٠٠	٥١٩.٥٠٠.٠٠٠	مجموعة (٢) الأجرور
٧٧٥٦٦٤.٠٠٠	٧٨.٧٤٢٧.٠٠٠	مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد	٢٦١٧٨٦.٥٠٠	٢٥٤٩٥.١٦.٠٠٠	مجموعة (٣) المصروفات
١٢٦٧٦٩٦.٠٠٠	٣٢٩١٣٨٣.٠٠٠	مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى	١٤٥٧٨٤٨٩٣.٠٠٠	٢.٦٢٧٢.٤٣.٠٠٠	مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع
			٤٩٣٩٢١٤٨.٠٠٠	*٦٥١٨٦٢٦٦.٠٠٠	مجموعة (٥) أعباء وخسائر
٣٨١٩٥٣٩.٨٠٠	*٤٨٣٨٧٨٩١٣.٠٠٠	جملة الإيرادات	٣٤٩.٢٣٣٨٥.٠٠٠	*٤٣٥٢٦٨٦٨١.٠٠٠	جملة التكاليف والمصروفات
					إرباح العام:
			٢٥٩٨٦.٠٠٠.٠٠٠	٣٨٩٨٥٢٢١.٠٠٠	أرباح موزعة (فائض حكومة)
			٦٩٤٤٥٢٣.٠٠٠	٩٦٢٥.١١.٠٠٠	أخرى
			٣٢٩٣.٥٢٣.٠٠٠	٤٨٦١.٢٣٢.٠٠٠	صافي ربح العام
٣٨١٩٥٣٩.٨٠٠	٤٨٣٨٧٨٩١٣.٠٠٠	جملة الموازنة التجارية	٣٨١٩٥٣٩.٨٠٠	٤٨٣٨٧٨٩١٣.٠٠٠	جملة الموازنة التجارية
					الاستخدامات الرأسمالية:
٣٧.٢٧٧٨٥.٠٠٠	٤٢٤.١٣٢٤.٠٠٠	إيرادات وأرباح متنوعة	٧.٠٠٠.٠٠٠	٨.٣.٥.٠٠٠	استخدامات استثمارية
٥.٥٤٩.٠٠٠.٠٠٠	٩٨٢.٢٩.٠٠٠.٠٠٠	قروض وتسهيلات ائتمانية	٤٢.١٢١٨٥.٠٠٠	٥٢١٤١٣.٩.٠٠٠	تحويلات رأسمالية
٤٢.٨٢١٨٥.٠٠٠	٥٢٢٢١٦١٤.٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٤٢.٨٢١٨٥.٠٠٠	٥٢٢٢١٦١٤.٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٤٢٤.٣٦.٩٣.٠٠٠	٥٣٦١.٠٥٢٧.٠٠٠	إجمالي الموازنة	٤٢٤.٣٦.٩٣.٠٠٠	٥٣٦١.٠٥٢٧.٠٠٠	إجمالي الموازنة

يتضمن مبلغ ٢٨٨٤٣,٩ مليون جنيه ضرائب مستحقة على الشريك الأجنبي .
** يجوز بواقعة وزير المالية زيادة كلاً من التكاليف والمصروفات والإيرادات للهيئة لمواجهة الزيادة في نفقات التشغيل وما يعكس إيجابياً على نتائج أعمال الهيئة وما يؤزل للخزانة العامة .